

**4-1 المقدمة:**

تعتبر ظاهرة النمو العشوائي ظاهرة عالمية ، و تعاني منها معظم دول العالم، و ان اختلفت الاسباب و الدوافع و الانواع ، من دولة الى اخرى ، و من اقليم الي اقليم اخر .

أي هو الامتداد العمراني لاستعمالات الارض الحضرية، بدون خطة سابقة، حيث تقوم شريحة من المجتمع بالبناء خارج حدود مخططات الدولة، و بحل مشاكلها الاسكانية و غير الاسكانية بنفسها، و تكون خارج نطاق الجهات المختصة و بعيدا عن نفوذها او تدخلها، و يتم ذلك بإمكانياتها المادية و الثقافية المحدودة مما ينتج عن ذلك بيئة عمرانية غير مقبولة من كافة النواحي المعمارية و البيئية ، و التخطيطية السليمة ، و تعد هذه الظاهرة خطيرة للغاية، و ترجع خطورتها الى تفاقمها، و كبر حجمها حتى و ان لم يكن بالإمكان وجود حل لها . " وحسب ما جاء في تقرير الامين العام للأمم المتحدة كوفي عنان 2009م، الذي اشار فيه الي عدد سكان الاحياء الفقيرة العشوائية في العالم وصل مليار نسمة، و انه سيتضاعف بحلول عام 2030م الي ملياري نسمة، و اوضحت الدراسات ان 43% من سكان المدن النامية ، و قرابة 72% من سكان مدن افريقيا و جنوب الصحراء، 58% من سكان المدن في جنوب و وسط اسيا يعيشون في العشوائيات<sup>1</sup>.

1-ايمان جابر رباح المصري، السكن العشوائي في محافظة غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية كلية الآداب، قسم الجغرافيا، 2012م، ص.1

## 4-2 اثر النمو العشوائي على السكن:

تعتبر الوظيفة السكنية احدى الوظائف الرئيسية للمدن و لذلك فهي تشغل اكبر مساحة من الاستخدامات في أي مدينة مهما كان حجمها و عدد سكانها ، حيث تختلف هذه المساحة من مدينة الي اخرى و اقامت معظم الدراسات التي تناولت استخدامات الاراضي بالمدن ان استعمالات الاراضي للأغراض السكنية تمثل ما بين 30 الي 40% من المساحة الحضرية للمدينة.<sup>1</sup>

و هذا الاستعمال تزداد مساحته بازدياد عدد سكان المدينة ، و في الغالب فان الاستعمال السكني ينمو و يمتد بسرعه اكبر من بقية الاستعمالات الاخرى كما انه يسبقها أيضا حيث تنشأ المساكن باي مدينة اولاً ثم يتبعها ظهور المتاجر و الاسواق و المرافق الخدمية المختلفة و شق الطرق لربط الاحياء الجديدة ببقية انحاء المدينة .

و في كثير من الاحيان فان الامتداد لغرض السكن يكون علي حساب الاحزمة الخضراء والاراضي الزراعية ، فقد تتخلى المساكن عن وظائفها الاصلية ليتغير الاستعمال الي شكل اخر فيرتفع ثمن الارض و ترتفع الايجارات بشكل ملحوظ.

و في منطقة الدراسة تطور الاستخدام السكني بشكل كبير كغيرها من المدن في العالم حيث شهدت امتدادا و تطورا كبيرا خلال مراحل التخطيط المختلفة 1966 و مع بداية اول مرحلة وهي

الجيل الاول عام 1966-2000، جدول(4-1)

1-محمد أزر السمك و اخرون، استعمالات الاراضي بين النظرية التطبيق، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، جامعة الموصل، 1985، ص27، 26

جدول رقم (4-1) التطور النسبي لمساحة الاستخدام السكني بمخططات الجيل الأول و الثاني بمنطقة الدراسة

النسبة من مساحة المدينة	مساحة الاستخدام السكني بالهكتار	السنوات
33.5%	65.7	ما قبل 1966
34.5%	152	1966
60.9%	1590	1980
46.5%	4062	2000

المصدر: شركة ماك جي مارشال ، كميلان و لوكاس ،مصدر سابق ، بولسيرفس، مصراته ، المخطط الشامل 2000، ص28,96.

التعليق: من خلال الجدول يتبين ان نسبة الاستخدامات السكنية لم تتجاوز قبل عام 1966- 65.7 هكتار ثم ارتفعت في مخطط الجيل الاول 1966 لتصل الي 152 هكتار أي بنسبة 34.5% من جملة مساحة الاستخدامات عام 1980 ، و بإلقاء نظرة علي المساكن في مدينة مصراته نجد انها متنوعة في تركيباتها البنائية فمنها المنازل المسقوفة و الفلل الفارهة و المنازل المتكونة من طابقين او عمارات القطاع العام مثل عمارات 9 يوليو و عمارات 11 يوليو و عمارات الحي السكني بقصر احمد ، و عمارات التسويق المحلي بالجزيرة و غيرها.

يهتم التصميم الاساسي بدراسة مكونات المدينة ، ( الفعاليات و الانشطة و السكان ) ، من حيث توزيع السكان و نموهم و التغيرات التي تحصل لهم ، و شبكات الطرق و الشوارع و انظمة النقل اللازمة، لربط الفعاليات و سهولة الوصول فيما بينها، " أي ان التصميم الاساسي يعتبر اطار عمل يتعامل مع وحدتي الزمان و المكان لهذه المتغيرات ، و بالتالي فان التغير في مكونات النسيج مع ما حدده التصميم الاساسي للمدينة ، أما اذا حدث عكس ذلك فان من شأنه ان يريك هذا النسيج<sup>1</sup>.

اما اثر الامتداد العشوائي لاستعمالات الارض فهو البناء الذي يتم خارج حدود مخططات المدن المعتمد و بدون الحصول علي التراخيص المتفق بشأنها في اجراءات البناء التي ينظمها القانون بمعني اخر البناء غير القانوني ، و يتم هذا النوع من البناء بشكل فردي حيث يعمل المالك علي تشييد المبنى الخاص به وفقا لحدود ملكيته دون النظر الى أي من الاعتبارات التخطيطية او التصميمية المتعارف عليها ، مع ان المساحة التخطيطية المخصصة للسكن تعتبر كافيته كما افاد به المختصون من الجهات الرسمية و التابعة لمصلحة التخطيط العمراني ، و مرافق البلدية والمهندسين المختصين بهذه المرافق ، و هي تلبى طموحات السكان حتى سنة 2000، و لكننا الان في سنة 2017 م.

ويعتبر النمو العشوائي في ليبيا ضمن السياسات المنهجية من قبل النظام السابق ، حيث بدل العديد من الجهود لمحاولة الحد من هذه الظاهرة و لكن سياسة النظام السابق تعمل علي عكس ذلك ، اذ تبين من خلال دراسة هذه الظاهرة تعمد النظام و تشجعه لهذا النمو العشوائي رغم ان

1-محمد صالح العجيلي، اثر التغير العشوائي لاستعمالات الارض على التصميم الاساسي لمدينة بغداد، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، ص1.

التشريعات القانونية تمنع ذلك ، و هو واضح في تأخير مخطط الجيل الثالث 2000-2025م الى هذا التاريخ.

كما يترتب على البناء العشوائي غير الشرعي العديد من الاثار الخطيرة في العديد من المجالات العمرانية ، البيئية، و الاجتماعية، و الثقافية، اذ تتميز مناطق البناء الغير شرعي بفقدان المعايير الاساسية لنشوء البيئة العمرانية ، و تغلب الجانب الاجتماعي على عملية التخطيط العمراني ويظهر اثاره على صعيد مواقع البناءات العشوائية الغير قانونية ، و اثار البناءات الغير شرعية علي المشهد العمراني، و من تم و بفعل موقعها تؤدي الي المساس بالصحة و الامن والعموميين و تدهور مستوى تجهيز الاراضي ، و اختلال الربط بالطرق العمومية و المنافذ ، و امتدادها الافقي علي حساب الاراضي الزراعية ، و المواقع الحساسة ، و انعكاسات ذلك على الجانب الاقتصادي.

#### 4-2-1 تأثير حجم الاسرة:

الجدول (4-2) عدد افراد الاسر المبحوثة الذين يقيمون في بيت واحد

عدد افراد الاسرة	عدد افراد العينة	النسبة المئوية
أقل من 5 افراد	178	39.7
من 6-8 افراد	191	42.5
اكثر من 9 افراد	80	17.8
المجموع	449	%100

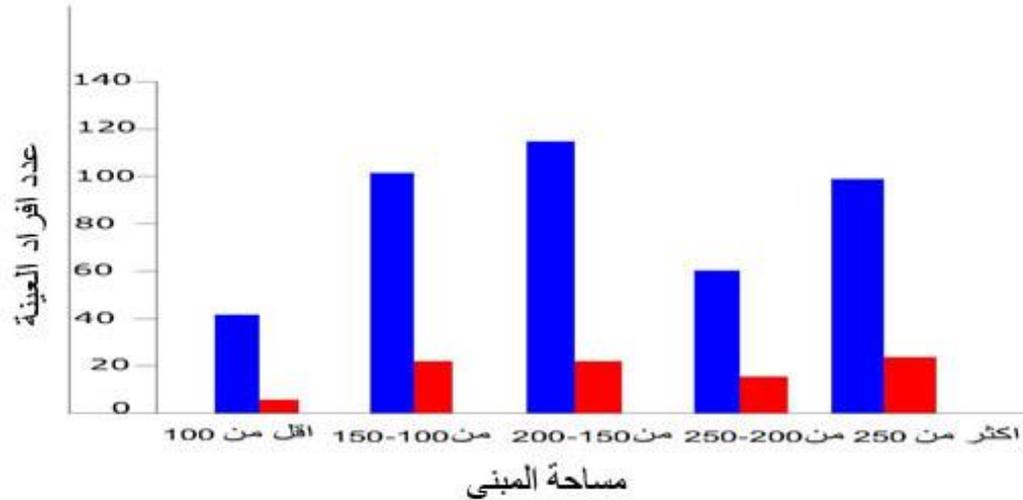
التعليق: اما بالنسبة للمؤشرات المستخدمة بالنسبة للدراسة الميدانية ، فان المعلومات عن الاسر المبحوثة من افراد العينة ، فان حجم الاسرة الذين يقيمون في الوحدة السكنية او البيت الواحد كانت نسبتهم متفاوتة او الاغلبية بين (6-8) افراد و هي نسبة تعتبر عالية و تصل الي 42.5% كما هو مبين بالجدول (4-2) و ما نسبته 39.7% مكون من 5 افراد فأقل و الباقي الذي نسبته 17.8% و هي اسر عددها كبير ، و تعتبر من المشكلات التي تعاني منها منطقة الدراسة ، و هذا يعتبر مؤشرا الي الغربة في البناء و الامتداد.

و لكن يتبين لنا ان هناك تناقص تدريجيا في عدد افراد الاسرة الذين يسكنون مسكن واحد وهذا راجع الي رغبة بعض افراد الاسرة في الاستقلالية و خاصة بعد زواج الابن.

#### 2-2-4 مساحة المبني:

يعد الاستخدام السكني من اكثر انواع الاستخدامات ديناميكية ، فهو سبب للتغيرات الاجتماعية و الجغرافية ، و التركيب المهني ، و مستوي الدخل و المعيشة .

ان المساكن في منطقة الدراسة بصفة عامة و كما هو مبين بالشكل (4-1) يتضح الاتي:



المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016.

ان المساحة من 200-150 متر مربع تشكل اعلي نسبة و هي 27.7% من افراد العينة تليها مساحة المساكن من 150 -100 متر مربع ، و نسبتها 24.4% و هذا واقع السكان بالمنطقة الدراسة بالنسبة للمستوي المعيشي و الاجتماعي . اما اكثر من 250 متر مربع و هي تعتبر مساحة كبيرة تصل نسبتهم الي 23.6% و هي في الغالب ان تكون فلل فارهة او الدوبلكسات ثاني المساكن ذات المساحة 250-200 متر مربع و تقدر نسبتها من افراد العينة 14.5%. اما المساكن ذات المساحة الضيقة اقل من 100 متر مربع و التي تمثل 9.5% وهي اقل نسبة لأفراد العينة المدروسة.

4-2-3 عمر المبني السكني :

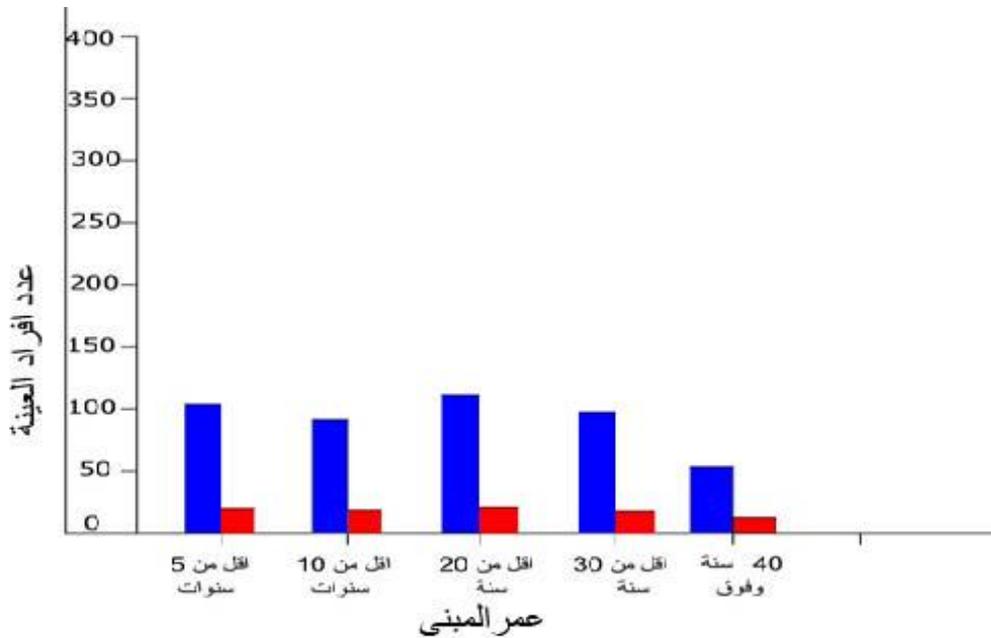
و يتضح من البيانات التالية في الجدول (4-3) من حيث عمر المبني السكني:

جدول (4-3) عمر المبني في منطقة الدراسة

النسبة المئوية	عدد افراد العينة	عمر المبني
22.1	101	اقل من 5 سنوات
19.2	88	اقل من 10 سنوات
23	105	اقل من 20 سنة
21.4	98	اقل من 30 سنة
14	64	40 سنة و فوق
100	456	المجموع

المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016.

شكل (4-2) عمر المبني في منطقة الدراسة



المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016.

التعليق: ان اغلب البناء حديث العهد، و ان اعلي نسبة لأفراد العينة من حيث العمر الزمني للسكن هي 23% و هذا يعني ان هذه المساكن متوسطة العهد أي 20 سنة ليست بالقديمة ولا بالحديثة، اما المباني الحديثة التي تقل عن 5 سنوات تزيد نسبتها عن 22% من حجم العينة المدروسة، و هذا يعني ان نسبة كبيرة من البناء العشوائي حدثت في هذه الفترة بالتحديد و بدون اجراءات رسمية، تأتي العينة الثالثة و هي م بين 20-30 سنة و هي تشكل 21.4% و تأتي المباني التي اقل من 10 سنوات بنسبة 19.2% و هي تعتبر من المباني الحديثة و تدخل نسبة عالية منها في البناء العشوائي بسبب غياب الجهات المسؤولة عن ساحة المتابعة الرقابية، و اخيرا تأتي المباني القديمة التي يزيد عمرها عن 40 سنة و نسبتها من افراد العينة 14% أي ان اغلب البيانات شيدت حديثا و اغلبها بالمخالفة القانونية.

4-2-4 مادة البناء المستخدمة:

اما من حيث المواد المستعملة في البناء لأفراد العينة كما هو مبين في الجدول 13 تختلف من شخص لأخر كلا حسب امكانياته دون أي قيد او شرط بالنسبة للبناء العشوائي و السبب في ذلك هو التقصير من الجهات المتابعة ، و بالأخص الحرس البلدي بالنسبة للتجاوزات التي تحدث داخل المخططات المعتمدة من مصلحة التخطيط العمراني ، اما بالنسبة الي المخالفات التي اتخذت في المناطق خارج المخطط ، فهي من اختصاص الشرطة الزراعية ، و من نتائج الجدول 4-4 يتبين الاتي:

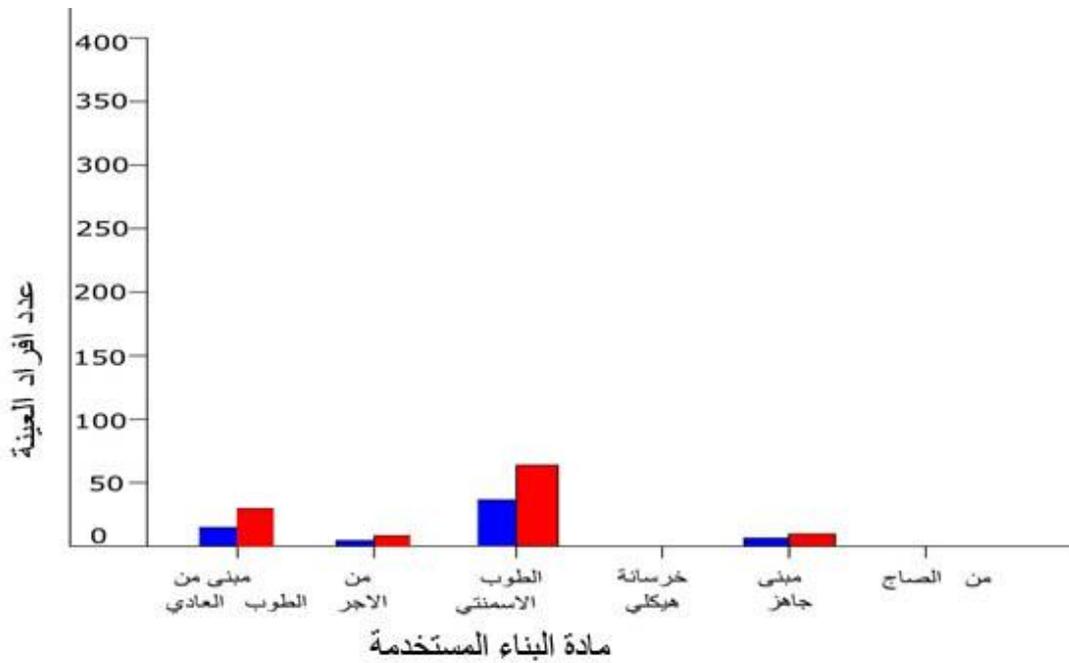
جدول (4-4) مادة البناء المستخدمة لعينة افراد الدراسة

النسبة المئوية	العدد	تكوين المبني
27.2	15	مبني من الطوب العادي
3.6	2	من الاجر
63.6	35	الطوب الاسمنتي
-	-	خرسانة هيكلية
5.45	3	مبني جاهز

-	-	من الصاج
100	55	المجموع

المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016.

شكل (3-4) مادة البناء المستخدمة لعينة افراد الدراسة



المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016.

التعليق: ان حوالي 63.6% قد استخدمت في البناء بالطوب الاسمنتي ، تليها نسبة البناء بالطوب العادي و تقدر 27.2% من افراد العينة ، تلي تلك المباني الجاهزة و هي بنسبة 5.45% و هذه المباني حديثة العهد . اما البقية البسيطة من نسبة العينة و هي 3.6% فهي تستعمل الاجر و هذا النوع اتى اخيرا نظرا لتكلفته العالية .

نستنتج من ذلك ان اغلب البناء تكوينه اساسي ، أي يختلف علي ما هو عليه من مناطق اخري من العالم ، و الذي اغلبه يتكون من الحجر و الصاج و الاخشاب.

#### 4-2-5 مهنة رب الاسرة:

الجدول (4-5) المهنة لرب الأسرة المبحوثة:

النسبة المئوية	عدد العينة	المهنة
75.2	338	موظف
1.1	5	تاجر
0.2	1	طالب
0.4	2	فلاح
2.4	11	عمل حر
18.2	82	عقد محلي
-	-	باحث عن عمل
-	-	محال الى المركز الوطني

2.2	10	متقاعد
%100	449	المجموع

التعليق: يتبين لنا من الجدول ان مهنة رب الاسرة في منطقة الدراسة تتنوع ، منها الموظفون ، و قد تشكل هذه الشريحة بنسبة 75.2% و يعود السبب في ذلك الى انخفاض اسعار الارض في هذه الاماكن بالنسبة للمقارنة بمركز المدينة ، و هذا شجع الموظفون على استثمار اموالهم من خلال شراء الاراضي و البناء عليها.

تأتي في الاهمية العقود المحلية ، و هي بمثابة التعيين حيث بلغت نسبتهم 18.2% من حجم العينة ، اما البقية من المهن الاخرى و التي لا تزيد عن 7% منها الاعمال الحرة 2%، و المتقاعدون 2% بالإضافة الي شريحة التجار تمثل 1.1% و هي تعد نسبة قليلة ، كما للطلاب و الفلاح 0.2 و 0.4% و هي اقل نسبة جاءت في هذه الدراسة.

#### 4-2-6 نوع المسكن:

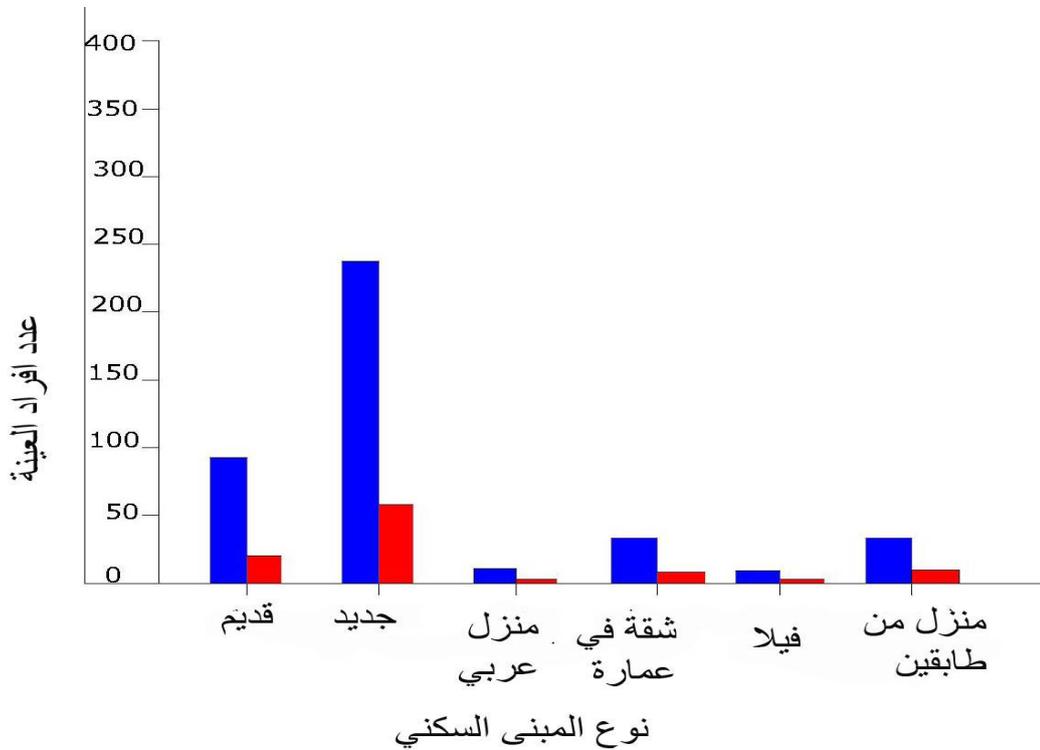
ان المساكن في منطقة الدراسة متنوعة في تركيبها البنائي ، فتوجد المساكن المفتوحة من الداخل و النوافذ تفتح الي الداخل لان وسطه غير مسقوف ، و النوع الاخر مسقوف ، و منها ما يتكون من دورين ، او علي شكل شقق يبين لنا نوعية المبني

جدول (4-6) نوع المبني السكني

النسبة المئوية	عدد العينة	نوع المبني
20.7	89	قديم
56.6	243	حديث
2.3	10	منزل عربي
8.6	37	شقة في عمارة
2.09	9	فيلا ادارة
9.5	41	منزل من دورين
100	429	المجموع

المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016

شكل (4-4) نوع المبني لسكني



المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016.

التعليق: ان المساكن الحديثة تشكل اعلي نسبة 56.6% و هذه المساكن هي السائدة في البناء ، النوع الثاني من المساكن و يشبه هذا النوع و لكنه علي الطراز القديم ، اما التي علي شكل شقق في عمارة فنسبتها 8.6%، النمط الاخر من المساكن المتكون من دورين و يسمى بالدوبلكس و نسبته 9.5%، اما المنازل العربية فتمثل 2.3% و تعتبر اقل نسبة و هي مباني من بقايا الخمسينات او الستينات علي الاقل ، و اخيرا المساكن الراقية ( الفيلا ) او الدارة فهي لا تمثل الا 2.09% من افراد عينة الدراسة.

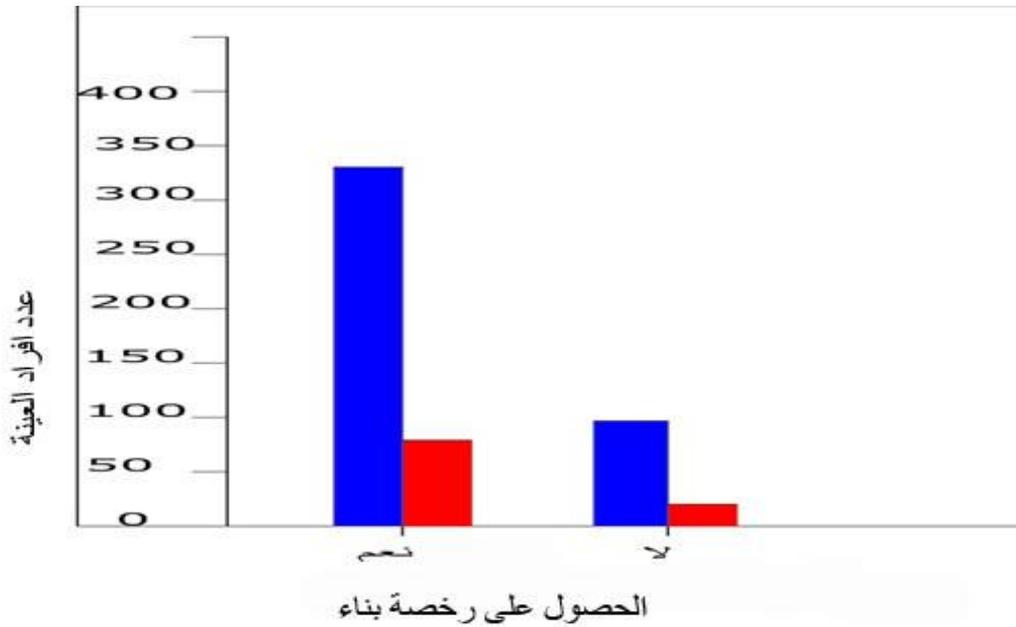
4-2-7 الحصول علي رخصة البناء

الجدول (4-7) الحصول علي رخصة بناء

النسبة المئوية	عدد افراد العينة	البيان
77.2	332	نعم
22.8	98	لا
100	430	المجموع

المصدر من عمل الباحثة استنادا للدراسة الميدانية 2016.

شكل (4-5) الحصول علي رخصة بناء



المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016.

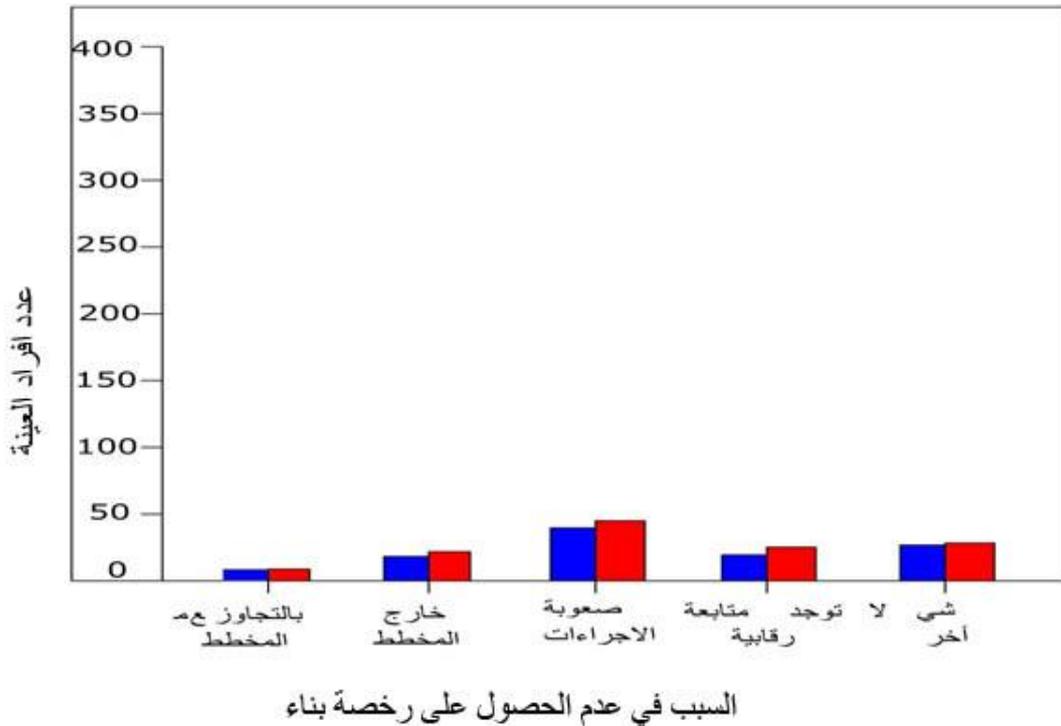
التعليق: يتضح منه الذين تم لهم الحصول علي رخصة البناء و اجابوا بنعم حوالي 77.2% من افراد العينة ، اما النسبة الباقية و هي 22.8%، و هذه النسبة الاخيرة تعد عالية في المخالفات ، فالأفراد الذين ليس لديهم تراخيص يقعون في مطب استخدام الارض بالمخالفة التخطيطية و البناء العشوائي .

جدول (4-8) السبب في عدم الحصول علي رخصة

النسبة المئوية	عدد افراد العينة	السبب
2.7	2	بالتجاوز علي المخطط
13.6	10	خارج المخطط
41	30	صعوبة الاجراءات
16.4	12	لا توجد متابعة رقابية
26	19	شي اخر
100	73	المجموع

المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016.

شكل (4-6) السبب في عدم الحصول علي رخصة



المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016.

التعليق: يتبين لنا منه نسبة 41% من افراد العينة يشكون من صعوبة الاجراءات في الحصول علي رخصة البناء ، و هناك عينات اخري و تقدر نسبتها 26% لم يتمكنوا من الحصول علي رخص البناء . وما نسبته 16.4% تقول لا توجد متابعة او جهات رقابية. اما نسبة 13.6% فهم خارج المخطط و هذا يعني ان غالبيتهم بناء غير قانوني و يقع في قائمة البناء العشوائي . و هناك ما نسبته 2.7% يقومون بالبناء بالتجاوز علي المخططات المعتمدة من مصلحة التخطيط العمراني بدون تراخيص.

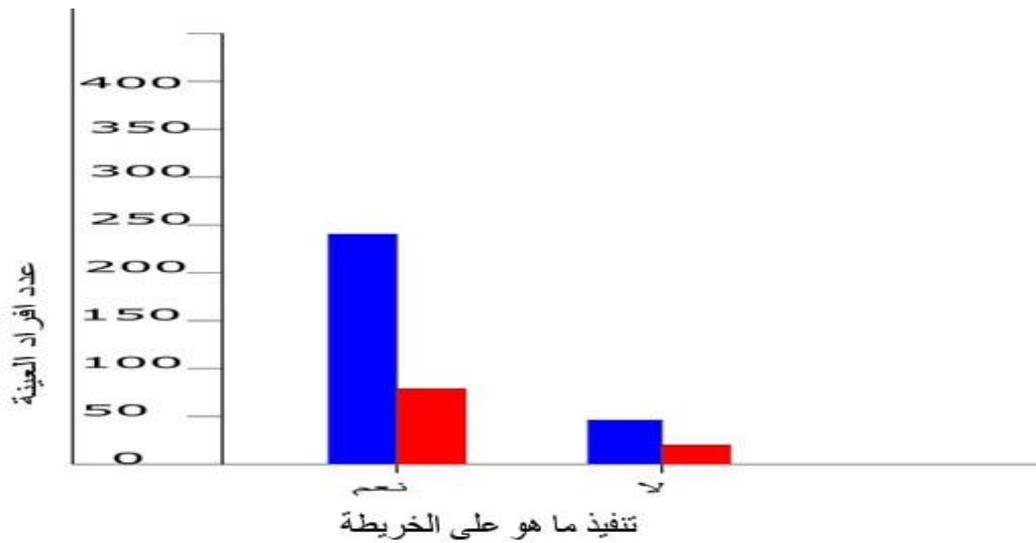
4-2-8 تنفيذ ما هو علي الخريطة:

الجدول (4-9) يتعلق بتنفيذ ما هو علي الخريطة المعتمدة من الجهات المختصة ،

النسبة المئوية	عدد افراد العينة	البيان
83	242	نعم
17	49	لا
100	291	المجموع

المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016.

شكل (4-7) يتعلق بتنفيذ ما هو علي الخريطة المعتمدة من الجهات المختصة



المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016.

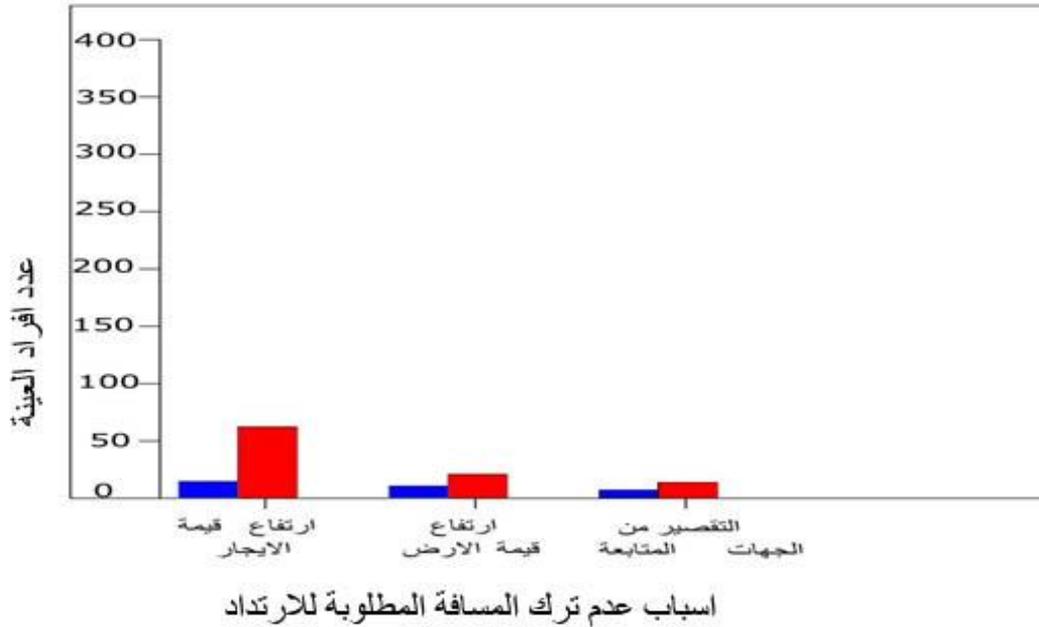
التعليق: ان 83% من حجم العينة يقولون نعم و النسبة الباقية هي 17% كانت اجابتهم لا و هذا يعني ان الوقوع في المخالفات المواصفات الفنية المعتمدة ، و الوقوع في المخالفات التخطيطية .

الجدول (4-10) الذين اجابوا بلا بعدم ترك المسافة المطلوبة للارتداد:

النسبة المئوية	عدد افراد العينة	البيان
61.5	8	ارتفاع قيمة الايجار علي الطريق
23	3	ارتفاع قيمة الارض
15.4	2	التقصير من الجهات المتابعة
100	13	المجموع

المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016.

شكل (4-8) الذين اجابوا بلا بعدم ترك المسافة المطلوبة للارتداد:



المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016.

التعليق: و بخصوص عدم ترك المسافة كما هو مبين في الجدول (19) نلاحظ ان 61.55 من افراد العينة كانت اجابتهم بان قيمة الايجار مرتفعة ، و هي اكثر حركة بالنسبة الي الانشطة التجارية و الصناعية و غيرها . و لهذا يتم الاعتداء عليها ، اما 23% افادوا بارتفاع اسعار قيمة الاراضي التي تطل الطرق الرئيسية و غير الرئيسية.

اما النسبة المتبقية و هي 15.4% افادوا بالتقصير و عدم المتابعة من جهات الاختصاص.

#### 4-2-9 اسباب البناء العشوائي:

ان ظاهرة البناء العشوائي تعد من الظواهر القديمة في المدن الليبية، و في منطقة الدراسة بشكل

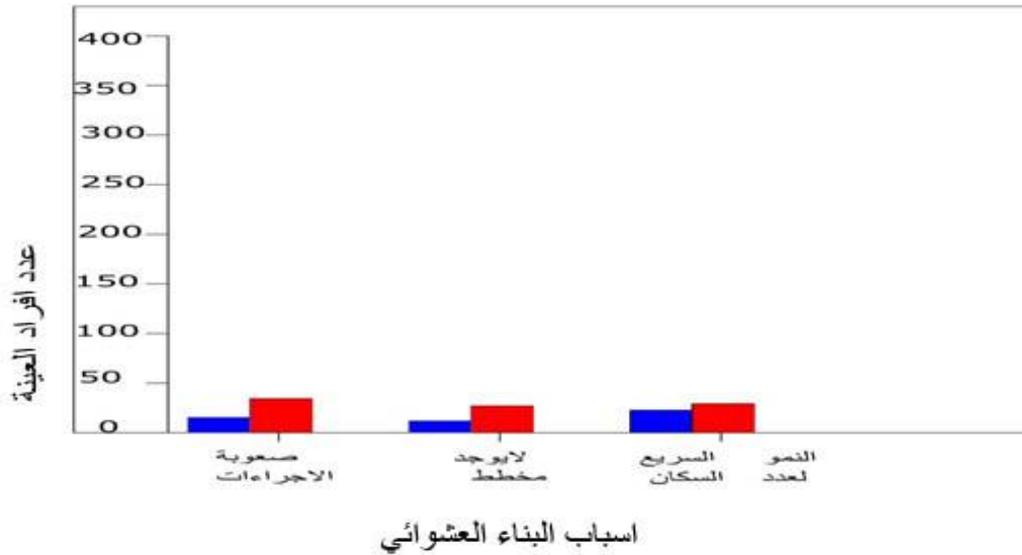
خاص ، فتوجد عدة اسباب موضحة في الجدول 25 لأفراد عينة الدراسة

الجدول (4-11) أسباب البناء العشوائي

النسبة المئوية	عدد افراد العينة	البيان
32.7	18	صعوبة الاجراءات
29	16	لا يوجد مخطط
38.2	21	النمو السريع لعدد السكان
100	55	المجموع

المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016.

شكل (4-9) اسباب البناء العشوائي



المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016.

التعليق: ان اعلي نسبة و هي 38.2% اجابت بانها نتيجة النمو السريع لعدد السكان ، و هي 32% اجاب و بصعوبة الاجراءات من الجهات المختصة ، اما الجزء المتبقي 29% كانت اجابتهم بعدم وجود مخطط معتمد في مناطقهم.

#### 3-4 أثر النمو العشوائي علي المرافق العامة و الطرق:

تعتبر الحركة و التنقل من الدوافع الاساسية للإنسان و لكل كائن حي سعيا للحصول علي الغذاء و هي جزء اساسي من تكوينه البيولوجي<sup>1</sup>.

فالأحياء العشوائية تفتقر الي مواصفات الطرق التخطيطية من حيث عرض الطريق و ترك الارتداد عن الطريق بالمسافة الكافية ، ولان هذه الاحياء تحتاج الي التزود بمياه الشرب وبالطاقة الكهربائية لتلبية حاجاتهم، فيلجأ السكان في المياه او الكهرباء بالصورة المطلوبة ، و يترتب عليها النقص الشديد في الشبكات العامة للكهرباء ومياه الشرب و ضيق و ازدحام الشوارع لذلك سوف تؤدي الي التأثير العام علي طاقة الشبكات و الخدمات العامة و تضرر بالاقتصاد لوطني.

بالنسبة الي نوعية الطرق يستعملها افراد العينة المدروسة، و كما هو مبين الجدول 13 يتضح الاتي:

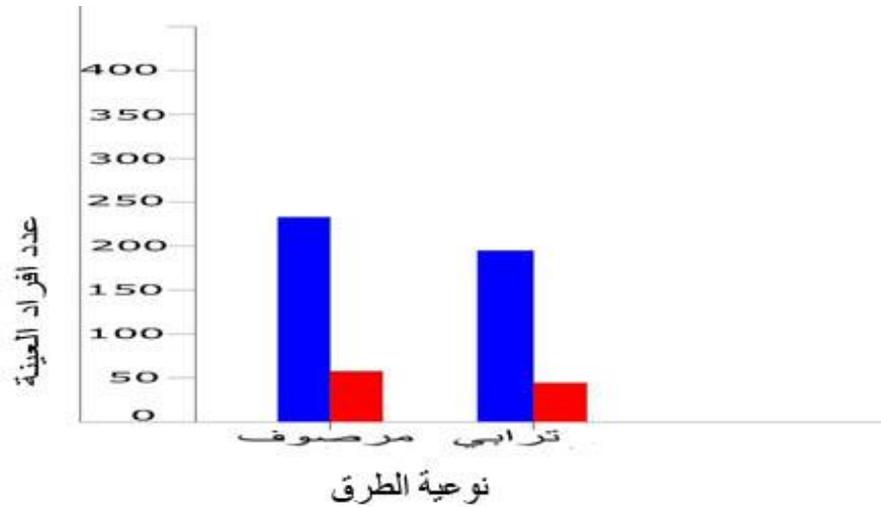
1-محمد رياض، جغرافية النقل، دار النهضة العربية للطباعة و النشر،بيروت،ص7.

الجدول (4-12) نوعية الطرق :

نوعية الطرق	عدد افراد العينة	النسبة المئوية
مرصوف	231	53.7
ترابي	199	46.2
المجموع	430	100

المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016

شكل (4-10) نوعية الطرق



المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016

التعليق: ان نسبة الطرق المرصوفة هي اعلي نسبة لأفراد العينة و هي 53.7%، و هذا يعتبر

شيء ايجابي بالنسبة لأفراد العينة ، لان اغلب المناطق التي توجد بها مخالفات تعاني من

مشكلة تعبيد و رصف الطرق، حتي داخل المخططات المعتمدة في منطقة الدراسة ، و 46.2% كانت اجابتهم بالنقص الشديد في الطرق المرصوفة و خاصة في الاحياء السكنية التي لا يشملها المخطط.

المشكلة التي تعاني منها المنطقة هي الاعتداء بمعني الكلمة علي الارتدادات التي يفترض ان تترك للطرق بمختلف انواعها:

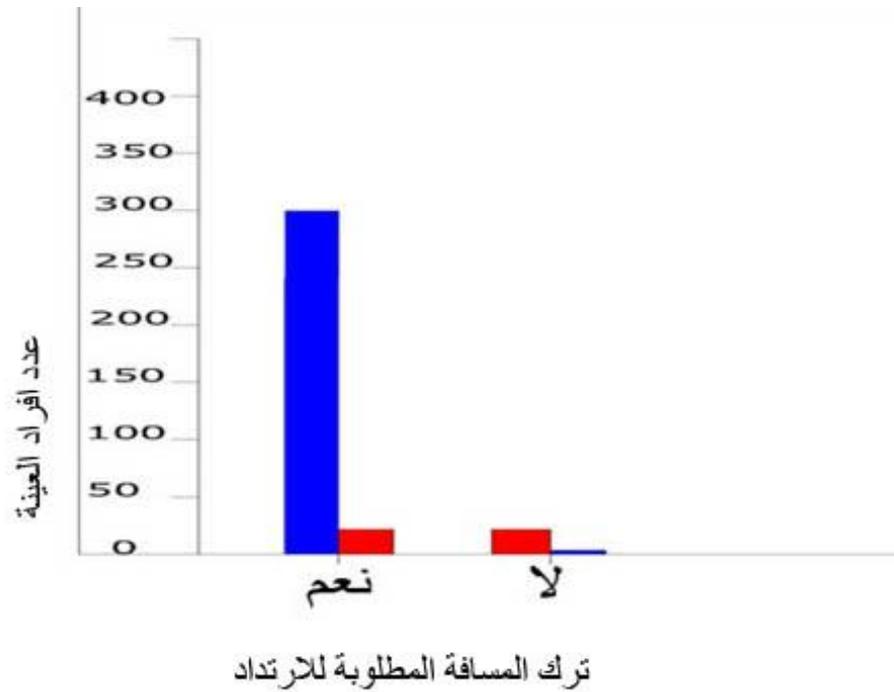
الطرق السريعة -55 مترا من محور الطريق ، اما الطرق الرئيسية- مسافة الارتداد تكون 10امتار ، و الطرق الفرعية- يكون الارتداد 6 امتار ، و الطرق الشريانية الفردية 6 من حافة الطريق، الطريق الشريانية السريعة المزدوجة 25 متر من حافة الطريق ، الطرق الزراعية 15 متر . اما مسافة الارتداد عن الطرق الدائرية ، و الطرق المزدوجة 10 امتار ، اما الطريق الدائري الاول و الثاني بمنطقة الدراسة يكون الارتداد مسافة 6 امتار . او ما يفرضه المخطط التفصيلي للمنطقة.

جدول(4-13) ترك المسافة المطلوبة لارتداد الطريق

النسبة المئوية	عدد افراد العينة	البيان
93.7	300	نعم
6.2	20	لا
100	320	المجموع

المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016

شكل (11-)ترك المسافة المطلوبة لارتداد الطريق



المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016

التعليق: يتضح ان غالبية افراد العينة و تقدر 93.7% لا يتجاوزن ارتدادات الطرق ، اما

البقية و هي 6.2% فقط الذين افادوا بالاعتداء علي المسافة المتروكة

عند عملية البناء، و الذين يطلون او يشرفون علي الطرق السريعة او الزراعية ، او الخدمية ، لا

بد من ترك المسافة القانونية التي توجد في الوصفة الفنية ، او الخريطة المعتمدة من الجهة

المختصة.

فبالنظر الي الصورة (37) نجد ان تشيد البناء العشوائي على الطريق الساحلي للمنطقة الذي يربط

مدينة مصراته بمدن الشرق، و مدن الغرب، بترك مسافة ما بين 10-15 مترا، ولا يتقيد بمسافة

الارتداد القانونية و هي 55 مترا من محور الطريق ، و اغلب هذه التعدييات بعد ثورة 17 فبراير

صورة (37) البناء العشوائي على ارتداد الطريق السريع في منطقة الدراسة.



المصدر: عدسة الباحث،

#### 4-4 اثر النمو العشوائي على القطاع الصناعي:

ان البناء بالقرب من الاراضي المجاورة لأنشطة الصناعية سيؤدي الي الاخلال بالنظام البيئي للمناطق المحيطة بالسكن، نتيجة انبعاث الابخرة و العوادم السامة ، و الحرائق و كذلك اخطار التلوث ، ان ما تعانيه منطقة الدراسة من الملوثات الصادرة من مصنع مجمع الشركة الليبية للحديد و الصلب يكفي لأضرار المنطقة بالكامل ، فالمخطط لهذا المنع حزام او شريط اخضر

يحفه من جميع الجوانب و لكنه للأسف هذا موجود على الخريطة في المخطط فقط و ايضا تم بناء تجمعات سكنية للعمالة بالقرب من المصنع .

#### 4-5 اثر النمو العشوائي على القطاع التجاري:

ان الكثافة السكانية لها اثرها علي الاستعمال التجاري في منطقة الدراسة ، فنجد ان الكثافة السكانية العالية قد وفرت حركت الزبائن و المارة الذين يرتدون المحلات التجارية ، و بالتالي فان زيادة العدد في عملية البيع و الشراء زادت بشكل كبير في الاستعمال التجاري للأرض ، و يعد الاهم من كافة الاستعمالات ،حيث انه في سنة 1980 استحوذ علي مساحة 23 هكتارا و ما بنسبة 0.9% من مساحة المدينة، و التي تمثلت في المحلات التجارية و محلات الخضروات والفواكه و اللحوم .

ثم استبدلت في سنة 1981 م سنوات الحكم السابق بالأسواق الشعبية و المنشآت و التشاركيات المدعومة من الخزينة العامة التي تستقطع من مرتبات الموظفين كل شهر ، و في سنة 1987 م اعيد فتح حرفة التجارة من جديد بعد فشل التجربة السابقة و هو النظام التشاركي و هو ملكية الدولة، و لكنها فشلت و اصبحت الان عبارة عن اطلال ، و تسببت في تأخر الشعب الليبي في هذا المجال عدة عقود ، و تغير اسم التاجر الى اسم (موزع الفرد)

و لو تتبعنا الجدول (4-14) الذين تم تغير مساكنهم الي محلات تجارية يتضح التالي

الجدول التالي يوضح اسباب الذين اجابوا بنعم من افراد العينة بتغيير مساكنهم الي نشاط

تجاري

الاجابة	عدد افراد العينة	النسبة المئوية
محلات تجارية	11	78%
صناعية	1	7.14
حرفية	1	7.14
عيادات صحية	1	7.14
المجموع	14	100%

المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016

التعليق: ان ما نسبتهم 78% من مساكن افراد العينة تم تحويلهم الي محلات تجارية نتيجة الي العائد المادي و الربح السريع تلي ذلك الصناعية و الحرفية و العيادات الصحية بنسب متساوية 7.14%

#### 4-6 اثر النمو العشوائي على القطاع الزراعي:

ان مشكلة الزحف علي الاراضي الزراعية مشكله عالمية تعاني منها جميع دول العالم الفقيرة والغنية ، و قد باتت ظاهرة التصحر تهدد حوالي 110 من دول العالم و ان ما يزيد عن 1.9 مليار هكتار من اراضي العالم مهدد بالتصحر، و من هنا اصبحت هذه الظاهرة تحديا لمعظم دول العالم و خاصة الدول النامية منها، و التي يتزايد عدد سكانها بمعدلات مرتفعة ، وما يتبع

ذلك من الضغوط على الموارد ، و خاصة الاراضي الزراعية المحيطة بالمدن، و التي تتناقص يوما بعد يوم، نتيجة الامتداد العمراني عليها وزيادة نسبة التصحر في العالم.

### الاثار المترتبة للبناء العشوائي علي الاراضي الزراعية:

1- تراجع المساحات المزروعة حول المدن و زيادة المناطق المبنية، حيث ان القضاء علي

الاراضي الزراعية و انتشار العمران ساعد بطريقة او باخري علي تمدد الطريق امام التصحر.

2- النمو العشوائي ساعد على التلوث و الاختلال بالنظام.

3- انخفاض نصيب الفرد من الاراضي الزراعية المنتجة على مستوى المنطقة.

4- القضاء على الغطاء النباتي المحاط بالمدن ، و ازالة الاشجار ، و الذي يلحق الأذى بالبيئة المحيطة بالمدن.

5- ان القضاء على الغطاء النباتي و القيام برصف الطرق و انشاء الطرق العامة قد تساعد

علي تشكيل السيول و الفيضانات التي تؤدي بحياة العديد من الكائنات الحية.

من الملاحظ في هذه الدراسة على قطاع الزراعة ، انه هو الضحية لان اغلب المناطق

العشوائية مقامة علي اراض زراعية ، و تراجع هذه المساحة بالتعدي عليها بنسبة كبيرة و

بالتحديد في منطقة الدراسة كرزاز ، و هذه المنطقة مخصصة للزراعة فقط ، لا يسمح بإنشاء

أي مبني او منزل عليها الا منزل المزرعة، او مخزن للحبوب .

حيث كان في سنة 1980 حوالي 2500 هكتار من الاراضي الزراعية قيد الاستعمال في منطقة الدراسة، منها 2000 هكتار اراضي مزروعة بشكل مكثف علي شكل مراعي ، بالإضافة الي زراعة الحبوب و الفواكه.

- الاعتداء علي الاشجار:

الجدول(4-15) يتضح منه الاتي:

جدول رقم (4-15) الاعتداء علي الاشجار بقطعها من افراد العينة

البيان	عدد افراد العينة	النسبة المئوية
نعم	79	19
لا	335	81
المجموع	414	%100

المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016

التعليق: ان اكبر نسبة من افراد العينة و هي 81% لم يقوموا بقطع الاشجار اثناء عملية البناء ، 19% قاموا بقطع الاشجار التي تقع في طريقهم دون اخذ الموافقة من الجهات المختصة، و في هذه الحالة مراقبة الزراعة بالمنطقة مسؤولة على كل ما يحدث من تعدي على الاراضي الزراعية و قطع الاشجار.

لقد ادي زحف النباتات غير الشرعية و نموها السريع الي تآكل الاراضي الزراعية ، و كما هو مبين في الصورة السابقة الا قليل من كثير ، و المزرعة التي مساحتها 10 هكتار قسمت الي قطع صغيرة علي شكل مقسم سكني ، او تجاري للتخزين ، او اقامة مصنع ، ولا يوجد تفكير في شيء اسمه زراعة .

- ويبين الجدول (4-16) افراد العينة الذين اجابوا بنعم او بلا من حيث الموافقة علي قطع الاشجار.

جدول (4-16) اخذ الموافقة من الجهات المختصة

الموافقة	عدد افراد العينة	النسبة المئوية
نعم	09	13.6
لا	57	86.4
المجموع	66	%100

المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016

التعليق: 86.4% من افراد العينة لم يأخذوا الموافقة و 13.6% هم الذين اتموا الموافقة بقطع الاشجار، و هذا يغد اعتداء صارخ للمناطق الخضراء ، و الزراعية ، بقطع الاشجار بمختلف انواعها.

#### 4-7 اثر النمو العشوائي على القطاع الخدمي:

##### 4-7-1 اثر النمو العشوائي على الصحة لسكان المناطق العشوائية:

تتصف معظم مناطق البناء العشوائي بمستوي صحي منخفض، و بسبب قلة الوسائل الفعالة و صعوبة التخلص من النفايات في المناطق العشوائية. و توجد مشاكل عديدة من حيث انخفاض في مستوي الخدمات الصحية ، اضافة الي طول فترة الانتظار للمريض ، احيانا اكثر من ساعتان ، حيث يصل الدور لدخول المريض للكشف عن الحالة.

اما من حيث مياه الصرف الصحي ، و هو في الغالب تتم صرف الابار السوداء الي باطن الارض و من ثم تلوث المياه الجوفية ، و في الغالب هذه الابار تستعمل لتزويد المخابز بالمياه نظرا لعدم توفر مياه الشرب بالشبكة العامة ، او عدم كفايتها ، و لهذا ينتج عنه تلوث بيئي و له اثره الصحي علي سلامة سكان هذه المناطق.

كما تعتبر شبكة الصرف الصحي من اهم الاستعمالات التخطيطية نظرا لما تعانيه المنطقة من تلوث بيئي، و تلوث مياه الابار العادية سواء كانت للشرب ام لري المزارع و سقي الحيوانات كما ذكرنا.

جدول ( 4-17 ) يبين المرافق الصحية العامة بمنطقة الدراسة 2016م.

البيان	المراكز الصحية	وحدة الرعاية	عيادات مجمعة	المستشفيات
العدد	2	-	-	-

المصدر من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016.

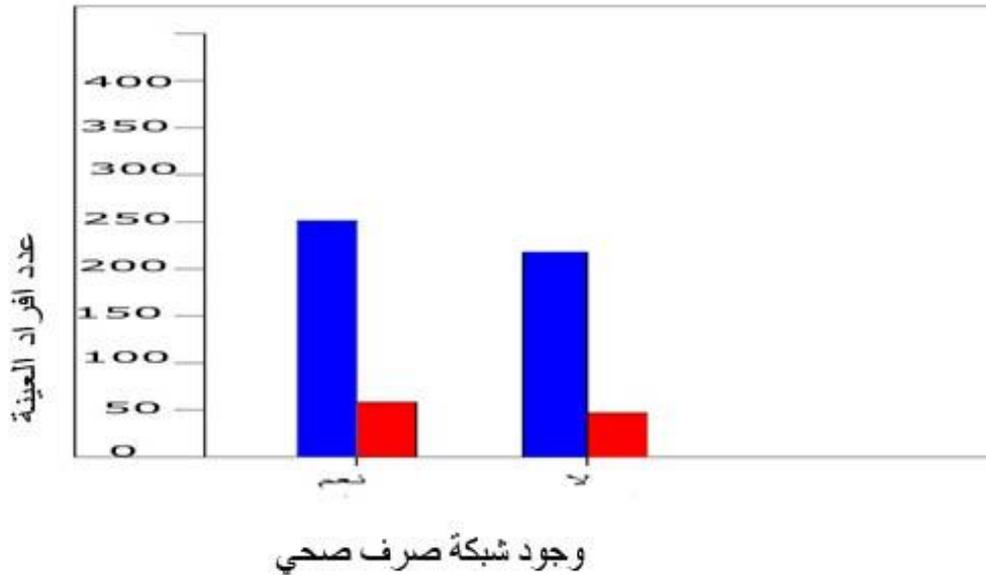
الجدول (4-18) يتضح من خلاله وجود شبكة الصرف الصحي من عدمه

جدول (4-18) وجود شبكة الصرف

الاجابة	عدد افراد العينة	النسبة المئوية
نعم	244	54.8
لا	221	49.6
المجموع	445	%100

المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016

شكل (4-12) وجود شبكة الصرف الصحي:



المصدر: من عمل الباحث استنادا الي الدراسة الميدانية 2016م.

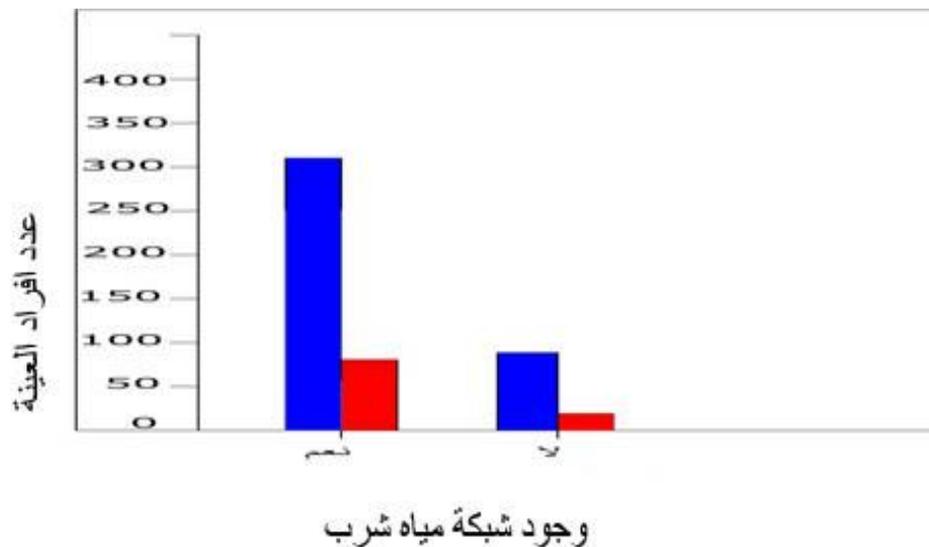
التعليق: ان نسبة 54.8% من افراد العينة توجد لديهم شبكة صرف صحي ، اما البقية من افراد العينة و هي 49.6% تعتمد علي حفر الابار السوداء بنفسها دون مراعاة الجانب الصحي ، و هذا بسبب مشكلة خطيرة التلوث البيئي للمنطقة.

الجدول (4-19) وجود شبكة مياه الشرب

وجود مياه الشرب	عدد افراد العينة	النسبة المئوية
نعم	307	77.5
لا	89	22.5
المجموع	396	%100

المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016

شكل(4-13) وجود شبكة مياه الشرب



المصدر: من عمل الباحث استنادا الي الدراسة الميدانية 2016م.

التعليق: ان غالبية المساكن يتم تزودها بمياه الشرب من الشبكة العامة بنسبة 77.5% من افراد العينة ، اما البقية و نسبتها 22.5% فهي لا تصلها مياه الشرب و تعتمد علي نفسها في شراء المياه او بحفر الابار للتزود بالمياه.

#### 4-7-2 أثر النمو العشوائي على التعليم:

يعتبر التعليم العمود الفقري لكل القطاعات ، كما انه يتأثر بشكل مباشر بالبناء العشوائي، و خاصة في تدني المستوى المعيشي للأسرة ، مما يترتب عليه انخفاض في استهلاك الغذاء و الحالة للوالدين في الانفاق المستمر على أبنائهم لمواصلة الدراسة في المدارس و اخيرا يقرران التضحية بهم ، هذا ما يفسره تدني المستوى التعليمي و الثقافي و التربوي لسكان مناطق البناء العشوائي، كما ان ارباب الاسر في هذه المناطق يفضلون لأبنائهم العمل على عدم مواصلة الدراسة ساعدتهم على دخل رب الاسرة ، و ربما نتيجة لضيق المسكن و ازدحامه من جهة ، او نتيجة لبعده الحي السكني و عدم تجهيزه بكافة الخدمات الاساسية .

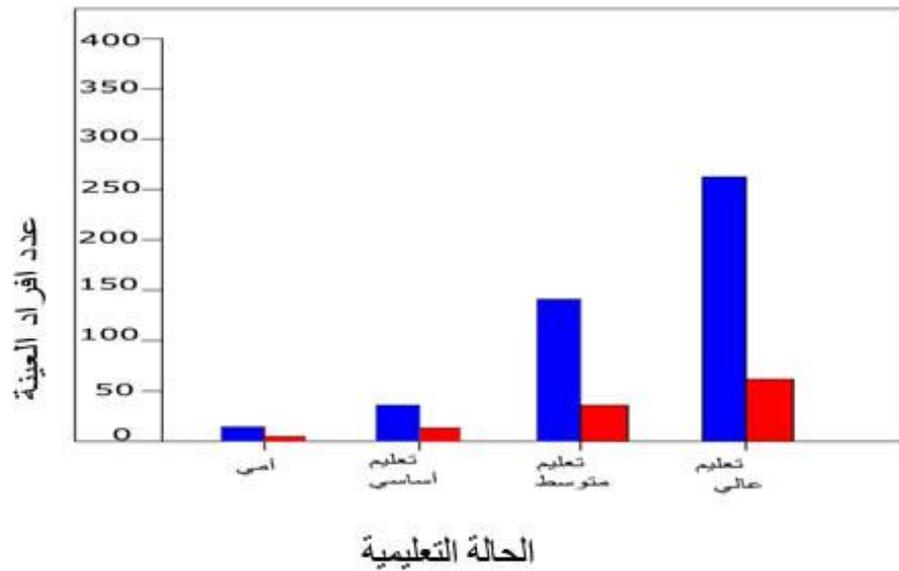
الجدول (4-20) الحالة التعليمية لمنطقة الدراسة

النسبة المئوية	العدد	الحالة التعليمية
3.1	14	أمي
7.1	32	تعليم اساسي
32.7	147	تعليم متوسط

تعليم عالي	256	57.0
المجموع	449	%100

المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016

شكل (4-14) الحالة التعليمية لمنطقة الدراسة



المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016

التعليق: ان الحالة التعليمية لعينة الدراسة تكاد تكون اغلبها تعليم عالي ، و بهذا نلاحظ انها لا تحد من الامتداد العشوائي ، او الامتداد العمراني لاستعمالات الارض الحضرية ، و بدون مخطط معتمد من قبل مصلحة التخطيط العمراني او بالتجاوزات بالتوسع حتي علي حساب المخططات المعتمدة.

#### 4-7-3 اثر النمو العشوائي علي الترفيه:

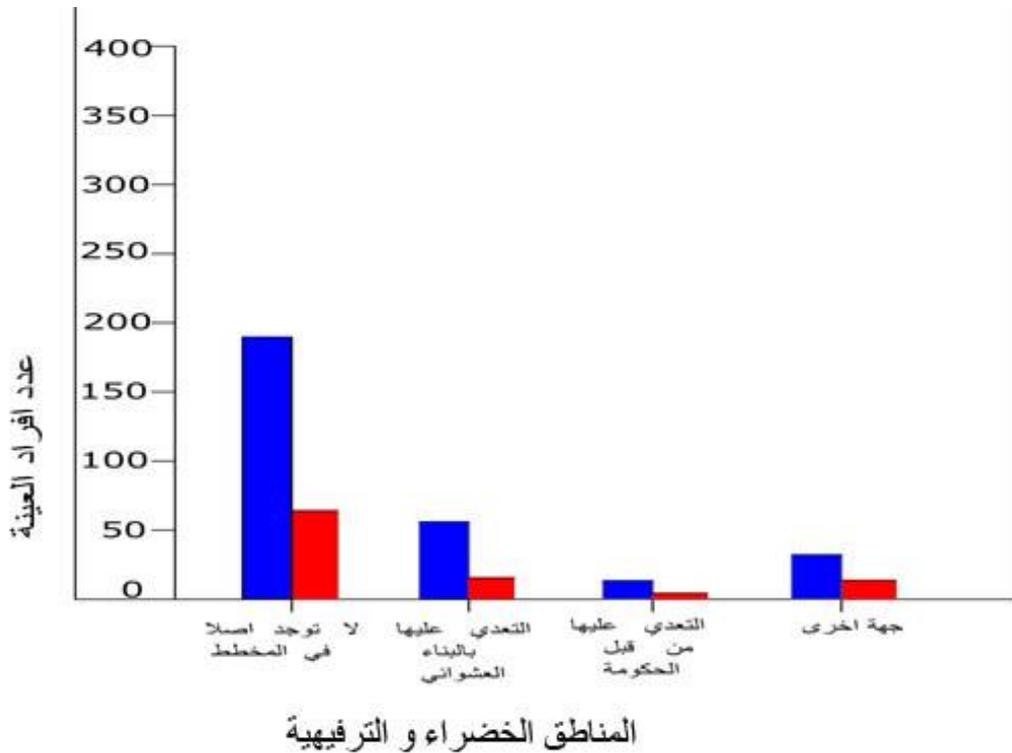
لقد أدي زحف البنايات غير الشرعية و نموها السريع و خاصة بعد ثورة السابع عشر من فبراير ، و بسبب غياب الحكومة الي تآكل المساحات المخصصة للحدائق و المناطق الخضراء و الترفيهية و كثرة البنايات بالسيطرة علي الاماكن السياحية و المتنزهات و خاصة علي شواطئ البحر المتمثلة في المصايف.

جدول(4-21) اسباب الاجابة ب لا و عدم وجود المناطق الخضراء و الترفيهية

الاسباب	عدد افراد العينة	النسبة المئوية
لا توجد اصلا في المخطط	193	64.3
التعدي عليها بالبناء العشوائي	56	18.6
التعدي عليها من قبل الحكومة	12	4.0
جهة اخري	39	13
المجموع	300	%100

المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016.

شكل (4-15) المناطق الخضراء و الترفيهية في منطقة الدراسة



المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016.

التعليق: لقد تبين من الجدول رقم (4-20) ما نسبته 64.3% من افراد العينة اجابوا بانها لا توجد في المخطط اصلا، اما الذين افادوا بانهم تم التعمدي عليها بالبناء الغير قانوني 18.6% من افراد العينة ما نسبته 13% من الاجابات تشير الي جهات اخري و لكنها توضح هذه الجهات بالتحديد.

يعتبر وجود المناطق الخضراء و الترفيهية في مناطق السكن من اهم المؤشرات التي تدل راحة الاسرة ، خاصة الاطفال و صغار السن و الجدول (4-21) يبين لنا ان ما نسبته 25.12%، افادوا بوجود مناطق خضراء و ترفيهية بمقر سكانهم ، اما بالنسبة الأعلى من افراد العينة

74.8% اجابوا بعدم وجودها و هذا راجع الي خلل في المخطط او بالاعتداء علي هذه

المساحات سواء كان قبل الاهالي ، ام من قبل الدولة.

جدول (4-22) وجود المناطق الخضراء و الترفيهية

البيان	عدد افراد العينة	النسبة المئوية
نعم	101	25.12
لا	301	74.8
المجموع	402	%100

المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016.

### خلاصة الفصل الرابع:

تعد ظاهرة السكن العشوائي ظاهرة عالمية ، و هي تنشأ في بعض الدول بطريقة الغزو المفاجئ

، و السكن العشوائي او الغير قانوني يعتبر من المشاكل المهمة التي تعاني منها معظم دول

العالم ، و بالتعرف على اسباب نشأة المناطق العشوائية، و من خلال استطلاع رأي بعض

السكان في منطقة الدراسة و من خلال الدراسة الميدانية عن طريق الاستبانة التي وزعت بشكل

عشوائي على عينة من سكان المنطقة خلال فترة البحث 2016-2017.

و واقع استعمالات الاراضي من مرافق و خدمات، يقصد بها الاستعمالات و التوزيع الفراغي

للمدينة، مثل : توزيع مساحات الاراضي لأغراض السكن ، و الصناعة، و التجارة، و الخدمات

التعليمية و الصحية و الثقافية و الترفيهية و غيرها. و بمعنى اخر يقصد بها أيضا : أنشطة عمل الافراد و الخدمات (الاجتماعية ،الاقتصادية، صحية).

،حيث استحوذ الاستعمال السكني في مخطط الجيل الاول 1966-1988م، على 152.5 هكتار بنسبة 34%، اما الجيل الثاني 1980-2000م، استحوذ على 4062 هكتار و بنسبة 46.3% ، تراجع اهمية استعمالات الاراضي و تقنين استخدامها ترجع لعدة اسباب من اهمها: مسح مساحات الاراضي المتيسرة للاستعمال ، و الضغط المتزايد على الخدمات و المرافق العامة و التزايد المستمر في عدد السكان و معدلات النمو.

تؤدي عشوائية استعمالات الاراضي الى العديد من المشاكل ، منها سرعة شيخوخة المدن والاحياء ، و العمل على تدميرها و خرابها ، و القضاء على بعض الاستعمالات الاخرى الاضعف و الاقل قدرة على المنافسة مثل : الاستعمال السكني ، الذي يتراجع لصالح الاستعمال التجاري و الصناعي و الصحي في منطقة الدراسة.

ان المناطق التي تكثر فيها المخالفات بالبناء العشوائي ، و التي لا تقدم خدماتها الى السكان بشكل مناسب ، حيث ان معظم الشوارع في المناطق العشوائية غير مرصوفة ، و اغلبها طرق ترابية ، و بالتالي يعاني سكانها من صعوبة المواصلات ، و ازدحام في الشوارع الضيقة التي لا تتسع للعدد الكبير و المتزايد من السيارات ، كما ان اغلب الشوارع لا تتوفر بها اناة ، و مياه شرب ، حتى و ان وجدت تم توصيلها بطريقة غير شرعية ، مما تسبب ضعف شديد في الاداء الوظيفي للخدمات التعليمية و الصحية و الترفيهية ، و الكهرباء ، او في شبكة مياه الشرب.

و من الملاحظة الجديرة بالذكر بأن اغلب المباني حديثة التكوين ، و هي تتكون من خرسانات و طوب اسمنتي ، و كل التكوينات الحديثة ، على عكس البناء العشوائي في مناطق اخرى من بلدان العالم الخارجي.